مناقشة خطة العمل التنظيمي بحجة

حجة - مراد شلي

ناقش الاجتماع التنظيمي الموسع للقيادتين التنفيذية والتنظيمية بمحافظة حجة مختلف الاوضاع والقضايا الراهنة على الساحة الوطنية سيما خطوات تنفيذ العرس الديمقراطي المقبل ٢٧ ابريل ٢٠١١م .. في إطار توجهات المؤتمر الشعبي العام وقيادته السياسية لإنجاز هذا الاستحقاق الشعبي والدستوري في موعده القانوني المحدد..كما ناقش المجتمعون برئاسة محافظ حجة المهندس فريد أحمد مجور رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر خطة العمل التنظيمي الميداني التي سينفذها فرع المؤتمر بعموم مديريات المحافظة.

وأكد المجتمعون على أهمية حشد الجماهير لمساندة التوجهات المؤتمرية الوطنية لإنجاز الاستحقاق الانتخابي المتمثل في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وترسيخ مبادئ العمل الديمقراطي السليم بعيدا عن الغوغائية التي تكرسها بعض القوى السياسية التي تنجر خلف الاهواء والنزعات الحزبية الضيقة.

وقد خرج الاجتماع بقرارات وتوصيات لرفع الأداء وإنجاز المهام والاستحقاقات الوطنية القادمة وتوضيح المغالطات التي تروج لها أحزاب المشترك، حيث أكد الاجتماع رئيس فرع المؤتمر فهد دهشوش على أهمية وضع أي عمل لتنفيذ تلك التوصيات ضرورة استلهام توجيهات رئيس المؤتمر فخامة رئيس الجمهورية والتعاميم الواردة من الأمانة العامة واللجنة العامة لتحريك العمل التنظيمي والتصدي للشائعات.

أحزاب المشترك تفشل في تحريض المغتربين ضد الوطن

الميثاق-امريكا

أكدت قيادات ومنظمات بارزة في جاليات اليمن في امريكا فشل أحزاب اللقاء المشترك في تحريض المغتربين اليمنيين ضد مصالح الوطن وأمنه واستقراره ووحدته.

وذكرت شخصيات وقيادات في أوساط الجاليات اليمنية ان أحزاب اللقاء المشترك تسعى منذ أسابيع لتحريض المغتربين في عدد من بلدان العالم ضد الوطن وسمعته واستقراره.

وقال ناشطين يمنيين في المهجر ان المشترك بعد ان فشل في الداخل وعجز عن كسب ثقة الجماهير لجاء الى الخارج في محاولة يائسة منه للتواصل مع اطراف وجهات يمنية وغيرها في الخارج من اجل تحريض المغتربين للقيام بتحركات وأعمال تضر بمصالح الوطن وأمنه واستقراره من شانها ان تشوه سمعة اليمن وتضر بمصالحه..من جهته رئيس الجالية اليمنية في ولاية مشغان ورئيس الهيئة اليمنية الامريكية «ياها» الشيخ جمال علي مجلي أشاد بمواقف المغتربين الوطنية الداعمه للوطن والثورة والوحدة والديموقراطية وتصدي الجاليات لكافة مشاريع المناطقية المريضة التي تضر بمستقبل الوطن والجاليات وقال مجلي ان المغتربين يقفون صفا واحدا ضد الارهاب والعنف والتخريب والخروج عن القانون ويدعون بشدة الامن والاستقرار ويقفون مع اجراء الانتخابات المقبلة في موعدها المحدد. .من جهته رئيس الجالية اليمنية في مقاطعة بفلو نيويورك الشيخ عبده ناجي فاضل اشاد بمواقف المغتربين الصادقة مع الوطن والقيادة السياسية الحكيمة ودعمهم للثوابت الوطنية والمكاسب والانجازات التي تحققت لليمنيين في عهد الثورة والجمهورية والوحدة والديموقراطية.

وقال فاضل ان ابناء اليمن في نيويورك وكل امريكا يقفون مع الوطن ومصالحه ويدعمون تحسين العلاقات والشراكة من المجتمع الدولي وامريكا لما من شانها ان تخدم مصالح الجميع ، واكد وقوف ابناء اليمن في امريكا مع امن واستقرار الوطن ورفضهم لكافة اعمال الارهاب والتخريب والخروج عن القانون والتحريض للعنف والفوضى والشغب ورفضهم الكامل لاي اعمال او تحركات ضد الوطن.

أبناء حضرموت يتمسكون بالانتخابات وينبذون دعوات الفوضى

الانتخابات النيابية حق كفله الدستور لكل مواطن يمني ولا يحق لأحد أن يساوم عليه مهما كان.. وإجراء الانتخابات في 27 أبريل 2011 م انتصار للديمقراطية وتثبيت الشرعية الدستورية وكسر جناح المتآمرين على الوطن ، فالشعب ينتظر بتفاؤل كبير وحماس منقطع النظير للحدث الديمقراطي الذي ستشهده بلادنا في أبريل القادم، دون الالتفات إلى الأصوات الشاذة التي تفتعل العراقيل أمام التجربة الديمقراطية.
وبهذا الخصوص أكد أبناء وادي وصحراء حضرموت أن الانتخابات حق للشعب.. وإلى نص هذا الاستطلاع :

سيئون- استطلاع: صادق المقري

على الأحزاب الاحتكام للشعب والالتـــزام بالدسـتور

بداية تحدث الأستاذ فهد صلاح الأعجم- الوكيل المساعد لشؤون مديريات وادي وصحراء حضرموت قائلاً: الانتخابات حق للشعب لا يجوز مصادرته .. أو استبدال الاستحقاق الدستوري باتفاقات أو حوارات مفروغ منها .. والديمقراطية ستظل ماضية في طريقها سواء شاركت احزاب المشترك أو لم تشارك لان ذلك من حق الشعب اليمني الـذي صنع تلك الديمقراطية وهـو من سيحافظ عليها.

وأضـاف : الأجـدر بـأحـزاب المشترك أن تستفيد من الماضي البغيض وتستذكره جيداً، فخلال الحكم الشمولي ماذا حققوا للوطن غير الخراب والدمار والصراعات التي انهكت الشعب وجعلته يتأخر عن الركب الحضاري ردحاً من الزمن مما انعكس سلباً على مسيرة تطورت، لذا عليهم ان يتركوا الشعب ليقول كلمته، والصندوق هو الحكم ،فلقد قطع شعبنا شوطاً كبيراً في المسيرة الديمقراطية وسطر انموذجاً متميزا رغم حقد الحاقدين والكيد والدسائس التي دبرت للاطاحة بالنظام الديمقراطي .. وشدد على ضرورة الاحتكام للشعب والالتزام بالدستور والقوانين النافذة وتنفيذ ما يصدر عن مؤسسات الدولة الشرعية والحفاظ على الثوابت الوطنية واتباع القواعد المنظمة للعملية الديمقراطية التي تعد مرجعا للجميع ولا يحق لأحد سواء أكان حزباً أو فرداً الخروج عليها .

لا تراجع عن إرادة الشعب

أما الدكتور عبدالقادر حسين الكاف- عميد كلية المجتمع بسيئون قال: تعتبر الانتخابات النيابية في أي بلد أحد العناوين الرئيسية للعملية الديمقراطية وتمثل حقاً يكفله الدستور لكل مواطن يمارسه في اختيار ممثله للبرلمان والـذي يقوم نيابة عن الشعب بعمل الرقابة على أداء السلطة التنفيذية والتشريع . كما أن إجراء الدورات الانتخابية في موعدها حق شعبي ولاتتجاذبها الرموز السياسية التي تسعى وراء مصالحها .. مؤكداً إن إجراء الانتخابات القادمة في ٢٧ أبريل ٢٠١١م ضرورة بعد أن تم تأجيلها عامين ، بحسب طلب المشترك..أضاف: بدورنا سنعمل على حث الناخبين على المشاركة فيها بداية من الأسـرة والزملاء والمجتمع المحلي الذي نعيش فيه ، وعلى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- ألاَّ يقبل بتأجيلها ثانية ، لأن في ذلك تقويضاً لإرادة الشعب..

الانتهازية اعمت بصيرتهم

وتحدث الدكتور عوض سعيد الكثيري قد تجاوزت عقدين برعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وصانع وحامي الوحدة والديمقراطية ، واجـراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم ٢٧ ابريل ٢٠١١م حق كفله الدستور و لا يحق لأي كان أن يساوم عليه لان هذا الحق يستمدَّ شرعيته من الدستور واجراء الانتخابات النيابية في موعدها هو تطبيق لما جاء في الدستور وانتصار للديمقراطية وتثبيت للشرعية الدستورية ونصر لوحدتنا اليمنية المباركة ..

مؤكدا على اهمية تكريس الشرعية الدستورية كحقيقة جوهرية وحضارية على الأرض اليمنية ومن خلالها يمارس الشعب اليمني حقه في حكم نفسه بنفسه في ارقى الصور المجسدة للنهج الديمقراطي .

وأضاف: أن هذيان المتآمرين على الوطن لن يؤثر على سير قيام الانتخابات النيابية وستجرى في موعدها وأن من يعمل على تأجيل الانتخابات النيابية هو من يستمد شرعيته من الانفصاليين والمغرر بهم والخارجين على القانون وهم أعداء الوطن في الداخل والخارج.

كما أنه لا يحق للأحزاب أو إي قوى أن تساوم على تأجيل الانتخابات النيابية، فليسقط المتآمرون على الوطن ولينتصر الشعب اليمني تحت راية الوحدة اليمنية بقيادة الاخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

المشترك والحراك
وجهان لعملة واحدة

وبدوره تحدث الاخ خالد عبد الله العامري- مدير مكتب الصحة بالسكان مديرية ثمود قـائـلاً: كل الغيورين على وحـدة شعبنا والنهج الديمقراطي الذي اختاره الشعب في يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م مجمعون على أن تجرى الانتخابات في ٢٧ أبريل الموعد المحدد لذلك.. أما ما يسمى بالمشترك أو الخارجين على القانون ومعهم أعداء الوطن في الخارج فيعملون على تنفيذ أجندة خارجية .. وخدمة مصالحهم الشخصية وزيادة اذنابهم الذين لا يسعون من اجل التنمية الاقتصادية أو النهوض بالوطن والحفاظ على منجزاته الشاملة وإنما لتخريب تلك المنجزات ، محاولين العودة بالوطن والمحافظات الجنوبية إلـى ما كانوا عليه في الماضي ابان نظام حكمهم الشمولي الـذي ورث التخلف والصراعات الدموية والاغتيالات ، وهو التوجه الذي يعيه شعبنا ولن يرضى به ابداً.. فنحن مع الانتخابات والتوجه الديمقراطي للشعب.

الاعجم

الكاف

الكثيري

الاعجم: الانتخابات حق للشعب لا يجوز مصادرته

الكاف: يجب عدم التنازل عن إرادة الشعب

الكثيري: من تسلّح بأداة الهدم لا يمكن أن يكون يوماً في موقع البناء

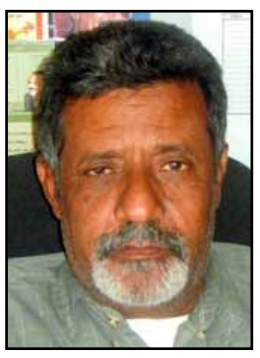
التميمي

التميمي: هذيان المتآمرين لن يؤثر على سير الانتخابات..

العامري

العامري: نحن مع الانتخابات والتوجه الديمقراطي للشعب

قـائـلاً : الانتخابات النيابية حـق كفله الدستور لكل المواطنين .. أما عن المهلة التي أعطيت لأحزاب المشترك بعد اتفاق فبراير فقد ذهبت للأسف هذه الفرصة في مهب الريح ولم يستفاد منها فكانت أحزاب المشترك وشركاؤها كل مرة تختلق اعذاراً، وذلك لغرض اضاعة الوقت حتى تُدخل البلاد في فراغ دستوري.

وأضاف: نتساءل.. هل يمكن أن نتوقع بمن يحمل النزعة التدميرية أن يكون ديمقراطيا أو على إلمام بالثقافة الديمقراطية أو حتى مؤمنا بها، هناك تنوع لاشكال الديمقراطية إلاّ أن الديمقراطية البناءة تقوم على عدة مرتكزات ومنها :

أولاً : الالتزام بالدستور والقوانين النافذة في البلد .

ثانياً : الحفاظ على الثوابت الوطنية والسلم الاجتماعي وصون الأمن والاستقرار .

ثالثاً : الاحتكام إلى رأي الشعب وإرادته من خلال نتائج صناديق الاقتراع .. لا شيء يجعلنا نعتقد أن من تسلّح بأداة الهدم أن يكون يوماً في موقع البناء والأعمار أو حتى يرى المنجزات التي تحققت فالانتهازية أعمت بصيرتهم.

لكن في النهاية انتصرت الديمقراطية وستجرى الانتخابات في ٢٧ ابريل ٢٠١١م رغم كل الشعارات الجوفاء.

هذيان المتآمرين

فيما الاخ علي عـوض التميمي تحدث قائلاً: إن المسيرة الديمقراطية في بلادنا

«الإصلاح» هل ينجو من الانتحار السياسي؟!

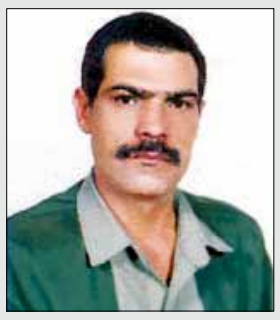

يحيى علي نوري

لا ريب أن دعوة فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- لحزب الإصلاح للمشاركة في الانتخابات القادمة قد أحدثت ردود أفعال مختلفة داخل أجنحته تعكس رؤية كل منها حول ابعاد ومدلولات الدعوة، وأهمية اعطائها حقها من النقاش المستفيض وعدم التعجل في اتخاذ المواقف نظراً لما قد ينتج من مواقف متشنجة لا تمتلك الرؤية الكاملة والصائبة للمشهد السياسي الراهن وطبيعة ما يشهده من تفاعلات متسارعة على مستوى مختلف الأصعدة.

نقول ذلك من منطلق ادراكنا أن تنظيماً بحجم ومكانة التجمع اليمني للإصلاح ليس بالسهولة بمكان على أي من اجنحته أن يمتلك زمام أمره أو السير به باتجاه خدمة أجندة أجنحة على حساب حاضر ومستقبل التنظيم..

وحقيقة ما دفعني إلى الكتابة حول دعوة فخامة الرئيس للتجمع اليمني للإصلاح هو لقائي بعدد من الشخصيات المنضوية في إطاره والمحسوبة على الجناح القبلي وآخرين سواءً أكانوا منضوين في إطار جناح الاخوان المسلمين أو الجناح الذي يحلو للبعض تسميته بجناح الشيخ الزنداني، حيث خضت معهم حديثاً مطولاً حول أبعاد دعوة فخامة رئيس الجمهورية إياهم للمشاركة وقد أدهشني ما سمعته من آراء تؤكد في مجملها على ضرورة التعامل الايجابي مع المعطيات الراهنة للحياة السياسية عموماً وبكل ما يشوبها من تحديات وتفاعلات باعتبار أن هذا التعامل يمثل مخرجا مناسباً لمختلف الإطارات الحزبية من حالة الاحتقان وبالصورة التي تمكنها من عمل الرؤية الكاملة لكل جوانب هذا المشهد.

وذلك لا يتطلب مجهوداً ووقتاً كبيراً لتجاوزها وإنما يتطلب قراراً فاعلاً يقدم المصلحة العليا على المصالح الآنية في إطار رؤية متجردة من حالة الشطط والإثارة تمكن طرفي العملية السياسية في البلاد من الالتقاء الايجابي حول النقاط الجامعة لا المنفرة.

وقالو: إن الإصلاح لابد أن يستغل ما تبقى من الوقت على موعد الاستحقاق الدستوري القادم لإجراء نقاش مسؤول خاصة مع اتساع حالة التباين بين اجنحته حول دعوة الرئيس، مشيرين إلى أن عدم ذلك من شأنه ألا يقدم التجمع اليمني للإصلاح إلى الرأي العام كتنظيم يؤمن بالرأي والرأي الآخر، كما أن ذلك من شأنه أن يدلل بصورة قاطعة على أن هناك أزمة داخل التجمع اساسها الضيق بالآخر سواءً أكان داخل التجمع أو على صعيد الحياة الحزبية والسياسية.

وذلك أمر من شأنه أن يضعف مواقف التجمع أمام الرأي العام وكافة المهتمين والمختصين الذين يتفقون سلفاً على أن الاصلاح مازال في حالة اختبار لتأكيد مدى قدرته على الاستمرارية ككيان حزبي من خلال إضفاء حالة من الديمقراطية الداخلية المنظمة للعلاقة بين تكويناته.

وإذا كان التجمع اليمني للإصلاح يواصل اليوم عقد مؤتمراته المحلية في إطار المحافظات وما ينتج عنها من بيانات شاطحة، دعت البعض إلى القول إن ما يصدر عنها لا يعبر عن رأي كل أجنحة الإصلاح وإنما يعبر عن طرف واحد، يكاد يصور للمتابعين بأنه أضحى يستحكم في قرارات وتوصيات تلك المؤتمرات، خاصة ما تتضمنه من مواقف رافضة للاستحقاق الانتخابي القادم.. ويبرر هؤلاء رأيهم بأن هذه البيانات لا تعبر إلاّ عن حالة من المزايدة السياسية والتي ترى قيادات في الإصلاح ضرورة التمسك بها كأجندة لتحقيق أهداف ومآرب تخص التجمع، إلاّ أنه لايمكن أن يبنى على تلك البيانات اساس لاصدار قرارات وتوصيات المؤتمر العام القادم وإن حاول البعض التأكيد مبكراً بأن ما سيخرج عن هذا المؤتمر لا يختلف عن بيانات اليوم.

وهو الأمر الذي يعتقد عدد من المراقبين أن المؤتمر العام للتجمع أمام مفترق طرق إما التعامل مع دعوة فخامة رئيس الجمهورية أو السير نحو المزيد من التفكك والتشظي داخل الإصلاح.ويرى هؤلاء أن المؤتمر العام لحزب الإصلاح لابد أن يقف بمسؤولية أمام قضية المشاركة في العملية الانتخابية وبمعنى أدق أن يتحمل الجناح الرافض المسؤولية التي تعني تحمل هذا الجناح تبعات مثل هذا القرار وما ينتج عنه من تداعيات خطيرة تؤثر على الحياة الداخلية للتجمع وقد تدفع بأجنحته إلى التصادم المباشر خاصة وأن قيادات عليا تدرك أين تكمن مصلحتهم مع ضرورة التفاعل مع كافة الأطراف الفاعلة على الساحة نظراً للأهمية البالغة التي تمثلها في الحياة اليمنية وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام بزعامة علي عبدالله صالح الذي استطاع السير به نحو المستقبل وحرص على أن يكون الاخوان المسلمون إحدى الدعائم الأساسية التي ارتكز عليها الحوار في ثمانينيات القرن الماضي.

نخلص من ذلك إلى أن القائد علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- الذي سعى مبكراً إلى التعامل مع الاخوان المسلمين وعدم رفض حركتهم كعامل مهم من عوامل المشهد السياسي اليمني في بداية الثمانينيات، هو نفسه الذي يوجه مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين الدعوة الصريحة للتجمع اليمني للإصلاح للمشاركة في العملية الانتخابية القادمة.

إن الإصلاح إذا ما حرص على وضع كافة المعطيات الراهنة بعيداً عن التشنجات السياسية، فسيتجاوز هذه المرحلة مع التأكيد أن أية نتيجة متشنجة سوف تصدر عن مؤتمره العام القادم ستكون مفصلية في مسار تاريخه كما ستكون محطة لبداية تداعيات خطيرة لا نشير لها هنا من باب الترويج أو التخويف، ولكن من باب الحرص على تذكير قيادات الإصلاح بأهمية التعاطي بعقلانية..

وهنا نؤكد أن التجمع اليمني للإصلاح سوف يدفع الثمن غالياً لأي قرار تشنجي يعبر عن رؤية ضيقة وآنية، وأن قواعده المنتشرة في العديد من المحافظات سوف ترفض أي قرار تتخذه أجنحته المتشددة لصالح اهوائها، وستذهب نحو المشاركة في الانتخابات القادمة ولو كان ذلك تحت مسمى المستقلين.. ولسنا هنا بحاجة إلى التذكير بأن أعضاء التجمع سبق لهم أن سجلوا بجدارة حالة احتجاجية على قياداتهم إبان الانتخابات الرئاسية الماضية حيث ذهب بعضهم إلى التصويت لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح وكذا لمرشحي المؤتمر في المحليات، وهو أمر تؤكده الأرقام والإحصاءات التي تحفل بها وثائق اللجنة العليا للانتخابات..

وكل ذلك لاريب يجعلنا نتوقع حدوث مفاجأة من قواعد الإصلاح تنتصر للواقعية والموضوعية وتحول دون دخوله دائرة الانتحار السياسي الذي حذر منه فخامة الرئيس مبكراً وبشفافية عالية.

في المسجل: الإقرار الضريبي صفحة واحدة يحتوي على البيانات الرئيسية وبيان المبيعات والمشتريات والضريبة الواجب ادائها

الادارة العامة لخدمات المكلفين
تلفون: ٥٠٣٨٣١ - فاكس: ٢٦٢٦١٨
رئاسة مصلحة الضرائب
تلفون : ٢٨٠٣٧٩
الموقع الالكتروني للمصلحة
www.tax.gov.ye